ISSN: 1812-0512 (Print) 2790-346X (online)

Wasit Journal for Human Sciences

Available online at: https://wjfh.uowasit.edu.iq

The Spread of Drug Phenomenon and Its Political and Security Implications in Iraq After 2005

*** Corresponding Author**

Safaa Abbas Abdul-Hussein Al-Waeli
College of Law – University of Wasit

Email: Safa215@uowasit.edu.iq

Keywords: Drug proliferation, political implications, security impact, Iraq, addiction and substance abuse.

Article history:
Received: 2025-03-04
Accepted: 2025-03-14
Availablonline: 2025-05-01

ABSTRACT

Since 2005, Iraq has witnessed a significant rise in drug proliferation, posing serious threats on security, social stability, and the economy. This phenomenon has contributed to the financing of armed groups and increased corruption within institutions, undermining state sovereignty and stability. Additionally, the surge in addiction cases has led to higher crime rates and family disintegration. From a security perspective, weak border control has turned Iraq from a transit point for drug trafficking into a producer and consumer nation.

This widespread expansion is linked to the absence of effective policies to curb it, alongside weak coordination among security agencies and the exploitation of the illegal drug trade by militant groups. Furthermore, the lack of public awareness and the scarcity of rehabilitation programs have exacerbated the crisis, necessitating a more stringent governmental intervention to implement sustainable solutions that can mitigate the spread of this critical issue.

© 2025 wjfh.Wasit University
DOI: https://doi.org/10.31185/wjfh.Vol21.Iss2.934

تفشي ظاهرة المخدرات وانعكاساتها السياسية والأمنية في العراق بعد العام 2005

م.د صفا عباس عبد الحسين الوائلي
كلية القانون/ جامعة واسط

المُستخلص

منذ عام 2005، شهد العراق تصاعدًا ملحوظًا في انتشار المخدرات، مما شكّل تهديدًا على المستويات الأمنية والاجتماعية والاقتصادية. وقد أسهمت هذه الظاهرة في تمويل جماعات مسلحة وتعزيز الفساد داخل المؤسسات، مما انعكس سلبًا على سيادة الدولة واستقرارها. كما أدى تزايد حالات الإدمان إلى ارتفاع معدلات الجريمة وتفكك الأسر. أما من الناحية الأمنية، فقد تسبب ضعف الرقابة على الحدود في تحول العراق من ممر لعبور المخدرات إلى بلد منتج ومستهلك لها.

يرتبط هذا الانتشار الواسع بغياب سياسات فاعلة للحد منه، إلى جانب ضعف التنسيق بين الجهات الأمنية واستغلال التنظيمات المسلحة لهذه التجارة غير المشروعة. كما أن نقص الوعي المجتمعي وندرة برامج التأهيل والعلاج زادت من تعقيد المشكلة، مما يتطلب تدخلاً حكوميًا أكثر صرامة لاعتماد حلول مستدامة تحدّ من انتشار هذه الظاهرة الخطيرة.

الكلمات المفتاحية: انتشار المخدرات، التداعيات السياسية، التأثيرات الأمنية، العراق، الإدمان والتعاطي

المقدمة

يُعد تعاطي المخدرات من الظواهر الخطيرة التي حظيت باهتمام الباحثين في مجالات السياسة، والاجتماع، القانون، والصحة، نظرًا لتأثيرها السلبي على الأفراد والمجتمعات. إذ أسهمت عوامل متعددة، مثل البطالة والتفكك الأسري والضغوط النفسية، في تفاقم معدلات الإدمان، مما أدى إلى زيادة الجرائم وزعزعة الاستقرار الاجتماعي.

وتفاقمت هذه المشكلة في العراق بعد عام 2003 نتيجة التحولات السياسية والطائفية، مما جعلها تمتد إلى مختلف شرائح المجتمع، بغض النظر عن المستوى الاجتماعي أو الثقافي. وقد ترافق ذلك مع تراجع الدور الرقابي، ما أسهم في جعل العراق بيئة خصبة لانتشار هذه الظاهرة، التي لم تعد تقتصر على التعاطي الفردي، بل أصبحت تهدد الأمن القومي والاستقرار السياسي.

لذلك، أصبح من الضروري دراسة هذه الظاهرة بعمق، وتحليل انعكاساتها الأمنية والسياسية، بهدف اقتراح سياسات فعالة للحد منها ومعالجة آثارها على المجتمع والدولة.

هدف البحث :

إن الهدف الأساسي للدراسة هو القاء الضوء على الواقع الحالي لمشكلة المخدرات في العراق وتبيان آثارها السلبية على الفرد العراقي..

إشكالية البحث:

تكمن إشكالية الدراسة في ضعف فعالية دور مكافحة المخدرات في العراق بعد 2005 ،إذ لم تتمكن مؤسسات التنشئة الاجتماعية بشقيها الأولي والثانوي، من أداء دورها الفعلي في ترسيخ الوعي الوطني متين، ويعزى تراجع الوعي الثقافي المجتمعي وهيمنة الولاءات الضيقة التقليدية على حساب الانتماء الوطني، مما عرقل الجهود المبذولة لمواجهه تفشي المخدرات والحد من تأثيرها على المجتمعات.

فرضية البحث:

يفترض البحث أن هناك علاقة طردية بين انتشار المخدرات واضطراب الاستقرار السياسي في العراق، إذ يؤدي تفشي التعاطي إلى تفاقم الجريمة والفساد، مما يضعف مؤسسات الدولة، في حين أن مكافحته تسهم في استقرار النظام السياسي.

منهجية البحث :

لإثبات الفرضيات ومعالجة المشكلة البحثية، تم اعتماد المنهج الوصفي لتحليل المخدرات وأسباب انتشارها في العراق، إلى جانب المنهج التحليلي لدراسة تداعياتها الأمنية.

هيكلية البحث:

انتظم البحث بمبحثين رئيسين : المبحث الأول هو بعنوان انتشار المخدرات في العراق وأسباب تفشيها، أما المبحث الثاني فهو الانعكاسات السياسية والأمنية لانتشار المخدرات في العراق

المبحث الاول

انتشار المخدرات في العراق وأسباب تفشيها

المطلب الأول

مفهوم المخدرات وأنواعها وتأثيرها على الفرد والمجتمع

المخدرات وأنواعها

يعد ظاهرة إدمان المخدرات من أخطر المشكلات التي واجهت المجتمع الحديث، وعند البدء في تعريف المخدرات ومفاهيم المرتبطة به، ومن الملاحظ أن البحث في موضوع تعاطي المخدرات يواجه الباحث صعوبة في إيجاد في إيجاد تعريف شامل وعام للظاهرة المخدرات وذلك لعدة أسباب منها: الاتفاقيات الدولية، اتفاقية جنيف لعام 1961، التي أجريت عليها تعديلات ضمن البروتوكول عام 1972وكذلك اتفاقية فينا لعام 1971، التي كانت تختص بالحالات النفسية لعدها من المواد المؤثرة إذ لم تحدد هذه الاتفاقيات تعريفا واضحا ومحددا لظاهرة المخدرات (القرني، 2010، 57)، إذ يختلف مفهوم المخدرات باختلاف النظرة اليها, فلا يوجد تعريف جامع محدد متفق عليه.

الفرع الأول

تعريف المخدرات

المخدرات ظاهرة معقدة تحيط بها تفسيرات متعددة، سواء من الناحية القانونية أو الاجتماعية، وتختلف التشريعات من دولة لأخرى تبعًا لظروفها وثقافتها. ومع التطور السريع في مختلف المجالات، لاسيما في ظل العولمة والثورة التكنولوجية، أصبح انتشار تجارة وترويج وتعاطي المخدرات أكثر تعقيدًا، إذ تسعى التنظيمات الإجرامية إلى تطوير أساليبها واستغلال التقنيات الحديثة لتعزيز نشاطها غير المشروع.

وفي هذا السياق، برزت الحاجة الملحّة إلى توحيد المفاهيم القانونية والاجتماعية للمخدرات، بهدف وضع إطار شامل يحدّد طبيعتها وآثارها السلبية على الأفراد والمجتمعات، ويسهم في رسم سياسات فعّالة لمكافحتها. أما من حيث النشأة، فقد عُرفت المخدرات منذ العصور القديمة، واستخدمت في البداية لأغراض طبية وعلاجية، إلا أن إساءة استخدامها لاحقًا حوّلها إلى مشكلة خطيرة، مما استدعى تدخل الحكومات والمجتمعات لوضع تشريعات صارمة وبرامج توعوية لمواجهتها والحد من تفشيها.

ومنذ عام 2003 ، والعراق والجهات المعنية لمكافحة المخدرات وتهريب الممنوعات تبحث عن الطريق الناجح للسيطرة عن الحدود كفيلة باغلاق طريق المخدرات الذي ينطلق من الدول المجاورة ليصل الى دول الخليج ومن ثم يصل الى أوربا عن طريق العراق التي عدها المحللون أسهل الأراضي أمام مهربي الممنوعات (الهسنياني، المعماري، 2012، 92).

وعرفها عبدالرحمن عبد القادر بانها: "كل ماده تنتج عن تعاطيها فقدان جزئي او كلي للادراك بصفه مؤقته وتحدث فتورا في الجسم وتجعل الانسان يعيش حالة في خيال واوهام طول فترة وقوعه تحت تاثيرها".(الفار، 2016، 66)

والمخدرات هي: كل مادة طبيعية او مستحضرة في المعامل من شأنها إذا استخدمت لغير أغراض الطبية او الصناعية الموجهه أن تؤدي الى حالة من التعود والإدمان وتضر بالصحة النفسية والجسمية للفرد والجماعة فهي تعد كل ماده

مصنعه تحتوي على مواد منبهة او مسكنة إذ استخدمت بشكل متكرر وكان الغرض منها غير طبي تؤدي بالنهاية الى الإدمان وتسبب اختلالا عقليا وبدنيا. (سعدون،2022، 284)

وعرفها الدكتور عبدالمنعم محمد بدر:في كتابة مشكلة المخدرات بأنها: (المواد الخام او المزروعه او العقاقير التي صنعت في مصانع التي يستعملها الأفراد لأجل تغير الواقع الذي يعيشه أي تبديل الوعي لدية إذ يصل المتعاطي الى حالة نفسية تشعرة الى راحة اكبر اذ تؤدي الى سلوك لا شعوري بأنه مختلف عن البقية) (القرني، 2010، 61)

المخدرات لغة" بكل ما يحجب العقل أو يؤدي الى تغييبه.

المخدرات علميا – وهي عبارة عن مركبات كيميائية لها تأثير بايولوجي مختلف على الكائنات الحية والبشر، ولها مختلف الاستخدامات في المجال الطبي كعلاج فتُستخدم كمواد للتطبيب، والوقاية من بعض الأمراض، أو تحديد نوع المرض، كما أنّها تدعم النشاط الجسدي والعقلي، ولكن ذلك باستخدامها لفترات محددة.

المخدرات قانونيا لا يوجد تعريف قانوني موحد للمخدرات على المستوى الدولي، إذ تختلف التشريعات من دولة لأخرى تبعًا للأنظمة والقوانين المعمول بها. وفي العراق، يُعرّف قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم 50 لسنة 2017 المخدرات على أنها مواد أو مركبات ذات تأثير إدماني، يؤدي تعاطيها إلى أضرار صحية ونفسية واجتماعية. وقد صنّف القانون هذه المواد ضمن جداول قانونية تحدد الممنوع منها والمسموح باستخدامه لأغراض طبية أو علمية، وذلك وفقًا للمعايير الدولية والتشريعات المحلية.

وبذلك، فإن ما يعد محظورًا في العراق قد يكون مسموحًا في دول أخرى، مما يعكس غياب تعريف عالمي موحد للمخدرات، على الرغم من وجود أطر قانونية تنظم التعامل معها على المستوى المحلي والدولي.وهي المواد التي تؤدي الى الإدمان وتعمل على تحطيم الجهاز العصبي، ويمنع زراعتها وصنعها إلّا لغايات قانونية ولا تستعمل إلا من خلال ترخيص خاص.

تعرف المخدرات شرعيا بأنها: "المواد المفطرة التي تذهب العقل والحواس، دون أن يصل ذلك المتعاطي الى السرور والنشوة، أمّا إذا حدثت النشوة فإنّها تصبح من المسكرات. (محمود، 2024، 413)

تُعدّ البطالة من العوامل الأساسية التي تسهم في تفشي ظاهرة المخدرات، إذ يؤدي نقص فرص العمل وارتفاع معدلات الفقر إلى دفع الأفراد، وخصوصًا الشباب، إلى تعاطي المخدرات أو الاتجار بها، سواء للهروب من الواقع أو لتحقيق مكاسب مالية سريعة.

في المقابل، يسهم الإدمان على المخدرات في تفاقم مشكلة البطالة، إذ يفقد المدمنون قدرتهم على العمل والإنتاج، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة وزيادة الأعباء الاقتصادية والاجتماعية. كما أن تفشي المخدرات في البيئات التي تعاني من البطالة يسهم في تصاعد معدلات الجريمة، مما يهدد استقرار الأمن والاقتصاد في الدولة.

لذلك، فإن التصدي لظاهرة المخدرات يتطلب حلولًا شاملة لا تقتصر على الجوانب الأمنية، بل تشمل أيضًا خلق فرص عمل، وإطلاق برامج تأهيلية واجتماعية تستهدف الشباب، للحد من البطالة وتقليل احتمالية انجرافهم نحو تعاطي المخدرات أو الاتجار بها، من مسؤوليات الحكومة تأمين حياة كريمة لمواطنيها، فكلما وفرت الخدمات الأساسية وخلقت فرص عمل لشعبها، زاد ارتباط المواطنين بالحكومة وتعززت ثقتهم بها. أما في حال غياب هذه الخدمات وعدم توفير فرص عمل للعاطلين، إلى جانب امتناع الحكومة عن تقديم الدعم والمساعدة، فإن ذلك يؤدي إلى شعور المواطنين بالإحباط والاستياء تجاهها.

هذا التذمر الشعبي قد يسهم في إضعاف العلاقة بين الدولة والمجتمع، مما يمنح المعارضة فرصة لاستغلال هذا السخط الشعبي لتحقيق مصالحها، ونشر أفكارها المعارضة، والسعي للإطاحة بالحكومة. وفي كثير من الحالات، قد تتصاعد هذه المشاعر إلى احتجاجات واسعة تُعرف بـ"ثورة الجياع"، والتي غالبًا ما تؤدي إلى اضطرابات سياسية قد تنتهي بانقلاب على السلطة (حنون، 2013، 378–379).

الفرع الثاني

أنواع المخدرات

تصنّف المخدرات وفقًا لطبيعتها إلى طبيعية مشتقة من النباتات، ونصف تخليقية يتم تعديلها كيميائيًا، وتخليقية تُصنّع بالكامل. ونظرًا لتعدد معايير التصنيف، لا يوجد تصنيف دولي موحد، فبعض الدول تعتمد على طريقة الإنتاج، بينما تركز أخرى على التأثيرات على الجهاز العصبي، في حين يجمع بعضها بين المعيارين أو يصنفها وفقًا لمستوى الإدمان والاعتماد النفسي والعضوي، ولون المادة المخدرة أيضا. ولكن على العموم تصنف المخدرات على حسب الأقسام الآتية:

ولاً: تقسيم المخدرات: تقسم المخدرات على :

1- بحسب تأثيرها:

أ. المسكرات: منها الكحول والكلوروفيوم والبنزين.

ب. المهلوسات ومنها المسيكالين وفطر الامانيت والقنب الهندي.

ت. المنومات ومنها الكلورل والباربيوات والسلغونال .

2- بحسب طريقة الإنتاج

أ. مخدرات نتجت من الطبيعة ومنها الحشيش والأفيون والتبغ والبانجو.

ب. مخدرات مصنعة بمعامل وهي التي يتم استخراجها من بعض النباتات الطبيعية بعد أن يتم تحويلها بعمليات كيمياوية الى مواد أخرى مثل الهيروين والمورفين والكوكاين .

3- بحسب الإدمان النفسي

أ. المخدرات والمواد المسكنات التي تسبب اعتمادا نفسيا – وهي تشمل كل مشتقات مخدرات الأفيون ومشتقاتها مثل المورفين والهيروين الكوكايين.

ب. المخدرات المسكنة المهدئة: ويشمل أنواع الكحول المختلفة.

ت. المخدرات المنبهة يعد من مجموعه العقاقير المنبهه – مثالا على ذلك مخدر الكوكايين والكافيين والكوكايين والبانجو.

ث. المخدرات المهلوسة المثيرة أي المغيبات ويأتي على راسها القنب الهندي (عماره، 2009، 20-22).

4- بحسب التركيب الكيميائي:

هناك تصنيف اتبعته منظمة الصحة العالمية يعتمد على التركيبات الكيميائية للعقار وليس على طريقة تأثيره ومنها:

أ. الأفيونات

ب. الحشيش

ت. الكوكا

ث. المثير للاخاييل

ج. الامفيتامينات

ح. البابيورات

خ. القات.

المطلب الثاني

مراحل إدمان المخدرات

الفرع الأول

مراحل الإدمان

لا شك في أن الإدمان بمفهومة الواسع هو الحاق الضرر في شتى الجوانب إذ يعد الإدمان من الأعمال المنهكة التي تستنزف طاقة الفرد والروح, ويدخل الفرد بدائرة المخدرات, فلا يمكن الخروج منها, لأنه يكون مفتقرا لكل مقومات الحياة الهادئة التي يلزم أن يعيشها، ومن أهم الأضرار هي الصحية لذا يتوجب على الدولة والمجتمع تقديم الوعي الكامل حتى يستطيع التقدم للأمام؛ لأنه يعد من أعداء التربص الذي يقتضي على من يصيبه ولا يتركه بسهولة لما له من اثار نفسية عميقة ، فقد عرفت منظمة الصحة العالمية (addiction بأنها حالة نفسية عضوية نتجت عن تفاعل الكائن الحي مع العقار ومن خصائصها استجابة لسلوك مختلف تشمل دائما الرغبة الملحة في تعاطي المخدرات بصورة مستمرة لشعوره بآثار نفسية (الطراونة، 2015، 30)

وقد عرف سعد المغربي الإدمان بأنه حالة تسمم دورية او مزمنة يلحق الضرر بالفرد والمجتمع وتنتج من تكرار تعاطي العقار سواء بصورتي الطبيعية او المصنعه وتتضمن مميزات الإدمان ما يأتي:

1- رغبة قهرية للاستمرار بتعاطي المخدرات والحصول علية تحت أي ظرف.
2- ميل الى زيادة جرعات التعاطي.
3- الاعتماد النفسي والجسمي على اثار المخدرات.
4- تأثير مضر للفرد والمجتمع على وجه عام (الطراوانه ، 2015، 31)

وهناك أربع مراحل للإدمان منها: يعد الإدمان على المخدرات سلباً بجميع حالاته، فهو عبارة عن استنزاف لطاقة الجسم والروح والنفس وبالأخص الفئة المستهدفة هم الشبان الذين هم مكون أساسي حيوي في مجتمع معين لا غنى عنه، إذ يدخل الأفراد الى مرحلة الإدمان عن الممنوعات فيكونون بمعزل عن مقومات الحياة الكريمة التي يفترض أن يعيشها لذا على الأفراد جميعهم أن يكونوا في غاية الإدراك والوعي من أجل التقدم (محمود، 2024، 414)، ومن هذه المراحل الآتي:

المرحلة الأولى: حب المغامرة والاستطلاع والتجربة مع الأصدقاء.

المرحلة الثانية: مرحلة التعود التي فيها يتعاطى المخدرات بشكل مستمر ويومي إذ يصل الفرد الى مرحلة عدم الاستغناء بل إن الفرد المتعاطي في الغالب يزيد من الكميات في كل جرعه يأخذها، بسبب أن طبيعة جسمة تتكيف مع المواد المخدرة وهذا يشكل عوارض خطيرة ومؤلمة.

المرحلة الثالثة: مرحلة الإدمان التي تحدث نتيجة أخذ وتكرار مواد المخدرة وبالتالي يصبح أي انقطاع فوري عن المواد المخدرة خطرا على حياته باعتبارها أسرته.

المرحلة الرابعة: في هذه المرحلة بدأت الظهور الأعراض السلبية لمشكلة إدمان التعاطي منها نفسية او سياسية او اجتماعية او أخلاقية او حتى أمنية (أبو النصر، 2004، 217)

هناك تحليل آخر للمراحل التي يمر بها الأفراد حتى يصلون الى مرحلة الإدمان وهي الآتي (اخرون، 2012، 24-25):

المرحلة الأولى:

هي مرحلة الاستعداد لارتكاب الأخطاء وتوافر المقومات من الاستغلال بسهولة للحصول على المواد المخدرة ثم عدم احترام الفرد نفسه ثم العيوب الطبية في شخصيته.

المرحلة الثانية:

هي مرحلة التجريب التي عادة ما يقلل من شأنها متعاطي المخدرات.

المرحلة الثالثة:

هي مرحلة استيطان المواد المخدرة داخل جسم الضحية التي تجعل الفرد أن يبيع كل ما يملك لشراء المواد المخدرة.

المرحلة الرابعة:

وفي هذه المرحلة هيه الإدمان إذ يصبح هدف الأساسي لحياة المتعاطي فقدان الوعي.

المرحلة الخامسة:

هي المرحلة التي تمكن المخدرات من التدهور الجسمي والنفسي للمتعاطي.

المبحث الثاني

التداعيات المترتبة لجرائم تعاطي المخدرات في العراق

تعد المخدرات من الآفات الخطرة التي تضر بالفرد ومجتمعة، اذ تؤدي الى تداعيات وآثار اجتماعية واقتصادية وسياسية وأمنية بل تؤثر على النظام السياسي واستقراره، ومع ارتفاع معدل التعاطي في العراق بات من الضروري تسليط الضوء على الآثار الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والمخاطر الناجمة عنها، التي بلا شك تلقي بظلالها على الحياة بشكل عام بدءاً من الضرر الواقع على الفرد المتعاطي مروراً بأسرته وامتدادا إلى مجتمعه (العتبة الحسينية المقدسة، 2024)، وفي هذ المبحث نتناول الآثار المختلفة لتعاطي المخدرات في العراق وبيان آثارها على الفرد فضلا عن الجهود المبذولة لأهميته للحد من مكافحة انتشار تعاطي المخدرات.

المطلب الأول

التداعيات الاجتماعية والاقتصادية لجريمة تعاطي المخدرات في العراق

إن الآثار المترتبة لجريمة تعاطي المخدرات لما لها من أضرار اجتماعية وسياسية على الفرد المتعاطي، لكونها لها أثر وأضرار في المجالين السياسي والاجتماعي بل الاقتصادي والصحي والنفسي. وغالبا ما تكون الآثار الاجتماعية من أبرز الآثار وأشدها وضوحا على الواقع الاجتماعي، فتعاطي المخدرات أو أمزجة منحرفة في تعاملهم مع الناس, كما أن المخدرات تدفع الفرد المتعاطي إلى عدم القيام بمهنته كونه يفتقر إلى الكفاية والحماس والإرادة لتحقيق واجباته؛ مما يدفع برب العمل إلى طردة والاستعانة بغيره من غير المتعاطين. وإن المتعاطي إذا لم يحصل على جرعة المخدر يتولد لديه ضغط عالٍ يدفعه إلى محاولة الحصول عليها بأي وسيلة كانت وخاصة ما يدخل ضمن إطار الاستدانة من الآخرين كي يوفر من المادة المخدرة؛ وهكذا يصبح المتعاطي إنسانا كسولا ذا تفكير سطحي يهمل أداء واجباته ومسؤولياته الحياتية؛ إذ لا يقتصر تعاطي المخدرات عن التشوهات المادية للأسرة بل يشمل تفكك الروابط أسرته فحسب، وزيادة المشاكل بين الزوجين التي تنتهي بالأسرة الى الدمار والخراب (عليوي، 2021، 49)، وقد تدفع المخدرات، بمتعاطيها إلى الانتحار وتعد علاقة تعاطي المخدرات بالانتحار علاقة وطيدة. أما العلاقة الزوجية فإنها تعاني من التوتر والتفكك, وقد تصل إلى الطلاق إذا كان أحد الزوجين أو كلاهما من متعاطي المواد المخدرة. أما الأدوار الاجتماعية للفرد داخل الجماعة الاجتماعية فإنها ستعاني من التصدع ويصبح المتعاطي عالة على عائلته وعبئا على مجتمعه, فتكون المخدرات الخطر الأعظم الذي يهدد أمن المجتمع . (عطية، 2024، 80)

الفرع الأول:

التداعيات الاجتماعية لتعاطي المخدرات في العراق

تعد جريمة المخدرات من الجرائم التي استحدثت في مجتمعنا العراقي نتيجة التطورات السريعة التي حصلت إذ نمت خطورة الوضع الاجتماعي, وشعر المتعاطي بأنه لا وجود لأسرته وينكر واجباته اتجاهها فيؤدي بالفرد إلى الإخلال بالطبقة الاجتماعية ومن ثم سلوكيات غير مقبولة (عبود، 2016، 11)

كما يتسم سلوك المتعاطي بعدم الالتزام بالقيم الدينية والأخلاقية والمجتمعية إضافة الى آثارها السلبية على الناحية التعليمية للطلاب الذين تعاطونها وذلك لأنهم يهملون واجباتهم المدرسية ويتغيبون عن حصصهم الدراسية أما من الناحية القانونية فإن المخدرات والاتجار غير المشروع فهما سلوك مخالف للقوانين في أغلب دول العالم إن لم يكن جميعها فتفرض على متعاطيها والمتاجر بها عقوبات تتناسب مع شدة الفعل الإجرامي للمرتكب (عطية، 2024، 83)

وتتداخل الآثار الاجتماعية مع الآثار الاقتصادية حتى تكون احداها سببا للأخرى فإهدار الأموال سيؤثر سلبا على دخل الأسرة، يضاف إلى ذلك انخفاض قدرات المدمن على الإنتاج وعدم الرغبة في العمل، الأمر الذي يلحق ضررا بالإنتاج الوطني للبلد أي سيؤدي إلى امتهان الأنشطة الممنوعة قانونيا سعيا إلى تحصيل للربح السريع، كما أن الخسائر الاقتصادية من خلال استغلال الأراضي الصالحة للزراعة لزراعة المخدرات بدلا من محاصيل تنفع المجتمع أو تقوم اقتصاد الدولة. أما العملة المحلية فتنخفض قيمتها داخل البلد مقارنة بالعملة الأجنبية إذ إن أغلب أموال المخدرات تذهب إلى الخارج (عطية، 2024، 82)

أولا: الأسباب الاجتماعية المؤدية للإدمان :يمكن حصر أهم الأسباب المؤدية إلي تعاطي وإدمان المخدرات في النقاط الآتية :

1. فشل التنشئة الاجتماعية – السياسية كلّما كانت فاعلة وشاملة ومتكاملة في مؤسساتها وبرامجها وتوجهاتها كلّما زادت من فرص بناء وحدة وطنية وضبطها وتوجيه مسارها ، والعكس هو الصحيح ، إذا كانت عملية التنشئة الاجتماعية – السياسية ضعيفة ومتناقضة وهشة ومفككة (عبدالرزاق، 2015، 175)
2. التفكك الأسري: تُعد الأسرة الركيزة الأساسية في تشكيل شخصية الفرد وتوجيه توافقه النفسي والاجتماعي، نظرًا لتأثيرها المباشر عليه. لذا، فإن سوء العلاقات الأسرية، وكثرة الخلافات بين أفراد الأسرة، أو غياب دور الأب، ينعكس سلبًا على الأبناء. فالأطفال يكتسبون سلوكياتهم من خلال محاكاة النماذج السلوكية المحيطة بهم أكثر من تلقيهم للتوجيه المباشر.

3. جماعة الرفاق :انضمام الفرد إلى جماعة ذات سلوكيات منحرفة يمنحه فرصة لاكتساب تلك السلوكيات من خلال التقليد والتأثر المباشر. وهنا، يصبح الانحراف نتيجة للتعلم من الأقران، وهو ما تدعمه نظريتا "التقليد" لـ"تارد" و"الاختلاط التفاضلي" لـ"سذرلاند".

4. قصور دور المدرسة في دورها التربوي : تلعب المدرسة دورًا أساسيًا في تنشئة التلميذ وإعداده اجتماعيًا ومعرفيًا، مما يساعده على القيام بأداء أدواره المتوقعة في المجتمع بفعالية، لكن عندما تعجز وتفشل المدرسة في تحقيق الهدف المرجو، قد يواجه التلميذ صعوبات ينعكس على التحصيل الدراسي، مما يولد لديه مشاعر الإحباط

والقلق، وهو ما يدفعه إلى البحث عن طرق وبدائل غير مشروعة لتحقيق أهدافه وما هو بذاته، مما يزيد من احتمالية انحرافه سلوكيًا، وقد يكون من بين هذه الانحرافات تعاطي المخدرات ننتجه غياب التوجيه والدعم الكافي.

5. ضرورة استثمار أوقات الفراغ بشكل إيجابي والاستفادة منه: يُعد تحويل أوقات الفراغ واستثماره إلى فرص للمشاركة في أنشطة بناءة مفيدة مرتبطة باهتمامات الفرد وميوله – سواءً عبر الأسرة والمدرسة ووسائل الإعلام والأندية المتنوعة والمختلفة – من الأساليب والوسائل الفعالة لتنمية مواهبه ومهاراته وصقلها التي تُمكنه من تحقيق ذاته. كما يسهم ذلك في تقليل المخاطر التي قد تدفعه نحو الانحراف والجنوح نحو سلوكيات سلبية توقعه في الجريمة.
6. الفقر وتأثيره على الانحراف: لا يُعد الفقر سببًا مباشرًا للانحراف لأن عدم وجود علاقه بين الفقر والانحراف، لكنه يرتبط بعوامل عدة اجتماعياً منها تدني وانخفاض مستوى التعليم، البطالة، الضغوط النفسية والاجتماعية، وظروف المعيشة والسكن الصعبة غير الملائمة . هذه العوامل مجتمعه قد تدفع الأفراد إلى البحث والانخراط الى سلوكيات عن طرق غير مشروعة للهروب من واقعهم، مما يزيد من احتمالية الوقوع في الإدمان وفخ التعاطي للمخدرات كوسيلة بحث للهروب من الأعباء والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي يوجهونها.(محمود، 2024، 418)
7. دور وسائل الإعلام في العصر الحديث (الرقمي): بفضل التطورات التكنولوجية المتسارعة، تحول العالم اليوم بمثابة قرية صغيرة، إذ تتيح وسائل الإعلام والاتصال الحديثة الوصول إلى المعلومات والمحتوى بسهولة دون قيود، وعلى الرغم من محاولات التقييد والرقابة عبر إجراءات الحذر والمنع، إلا أن انتشار البث التلفزيوني المباشر والفضائيات عبر الأقمار الصناعية بات أمرًا لا مفر منه وأصبح سمة أساسية من سمات العصر الرقمي ، مما أدى هذا الانتشار الواسع إلى ظهور ما يُطلق عليها الباحث عدنان الدوري المصطلح الذي استعمله "الإدمان التلفزيوني"، خاصة في سياق تأثير الإعلام والعلاقة بين العنف والاعلام.

إن إدمان تعاطي المخدرات يمثل مشكلة اجتماعية خطيرة أصبحت من المشاكل التي تهدد المجتمع وأمنه، بل باتت خطرا يجتاح الإنسانية وتنعكس آثاره على المجتمع من مختلف نواحيه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بل حتى الصحية (عليوي، 2021، 51)، ومن الآثار الاجتماعية لتعاطي المخدرات الآتي: (عبدالله المشرف، 2011، 58)

1. فقدان الرغبة في العمل والتعامل مع الآخرين.
2. فقدان التفاعلات والمواقف التي تحصل داخل الأسرة والمجتمع.
3. القيام بتصرفات منافية لا يرضى بها المجتمع.
4. عدم تقدير والاستماع الى وجه نظر الآخر.
5. ضعف ارتباط الاتجاة التي يأخذ بها المدمن وفي الأغلب ما تكون سلبية مع المجتمع.
6. عدم قدرته على التعامل والتكيف مع أقرانه من المجتمع.

ثانياً: الحلول الاجتماعية المقترحة للحد من إدمان التعاطي المخدرات في العراق

عانى العراق بعد العام 2005 من تفشي ظاهرة تعاطي المخدرات مما أدى الى استدعاء حلول اجتماعية للحد من الظاهرة ومعالجة آثارها ومنها: (عبدالله المشرف، 2011، 65)

1- تعزيز دور التربية والاسرة:

أ. توعية الأسرة بمخاطر تعاطي المخدرات والمراقبة الأبوية للأولاد.

ب. توعية الأبناء ومنعهم من الانجراف نحو التعاطي من خلال تقديم ورش ارشادية تربوية للأسرة.

ت. الحد من الضغوط النفسية وتعزيز البناء الاسري.

2- تعزيز دور المدرسة

أ. تقديم مناهج دراسية توعوية للحد من المخدرات.

ب. تنظيم دورات لطلبة حول مخطر التعاطي وكيفية مواجهته.

ت. تقديم أنشطة رياضية وثقافية في مدارس.

3- دعم منظمات المجتمع المدني

أ- تنظيم حملة توعوية للمنظمات غير الحكومية في الأحياء التي تنتشر بها المخدرات.

ب- تقديم حملة إعلامية التي تؤكد مخاطر المخدرات.

ت- بناء مراكز لضحايا الإدمان وللإرشاد النفسي مجانية.

4- تفعيل البرامج التوعوية من خلال دور الاعلام

أ- تسليط الضوء عن مشاكل تعاطي المخدرات من خلال تقديم برامج وثائقية .

ب- تنظيم الحملات الإعلامية التي تشد على الأفراد الابتعاد عن المخدرات.

ت- استعمال وسائل التواصل الاجتماعي بشكل جذاب ومبتكر لنشر المحتوى التوعوي.

5- تعزيز دور المؤسسة الدينية.

أ- نشر التوعوية بمخاطر تعاطي المخدرات في المساجد وكنائس.

ب- تنظيم ندوات فكرية- ثقافية تسهم في نشر الوعي.

ت- المشاركة في الأنشطة الدينية_ الثقافية وتحفيز الشباب لذلك.

6- بناء مركز إعادة التأهيل وتطوير النفسي.

أ- تقديم الدعم النفسي من خلال إنشاء مراكز علاجية.

ب- إعادة تأهيل من المتعالجين وزجهم في المجتمع لعمل.

ت- تقديم استشارة مجانية ممن يعاني من اضطراب نفسي قد تدفعه للإدمان.

7- تحسين الفرص الاقتصادية لفئات الشابة.

أ- توفير الفرص العمل للشباب.

ب- دعم المشاريع المتوسطة والصغيرة.

ت- توفير تدريبات للمجتمعات التي تعاني من البطالة بشكل مجاني.

الفرع الثاني

التداعيات الأمنية والسياسية لجرائم تعاطي المخدرات في العراق

بعد العام 2005 شهد العراق تصاعداً خطيراً في جرائم المخدرات نتيجة الفراغ الأمني وضعف سيطرة الدولة على المناطق الحدودية، وهذا الواقع جعل العراق يتحول من مجرد ممر لعبور المخدرات الى سوق استهلاكية ومصدر لزراعة والإنتاج مما أدى الى انعكاسات أمنية وسياسية خطره، اذ تعد تجارة المخدرات وترويجها واحدة من أبعاد مشكلات الانتماء والولاء والهوية الوطنية للبلاد، لأن خطر تجارة الممنوعات بأصنافها لا تقل خطورة من احتلال أرض الوطن وقتل أفراده؛ لذا تسعى الحكومات الى استعمال الأموال المصاحبة لعمليات تجارة المواد المخدرة في سبيل سحق المعارضين والراغبين بالاستقلال (عطية،2024، 84) وإن التداعيات السياسية في العراق لجريمة تعاطي المخدرات والإرهاب في العراق يمثلان خطرا يدهم الفرد والمجتمع، فقد شهد العراق بعد العام 2005 العديد من الجرائم؛ فانعكس الإرهاب والمخدرات الى انعكاس سياسي أثر سلباً بالدرجة الأساسية على الاستقرار السياسي والأمني وزعزعة، إذ إن الدول التي تنتشر فيها المواد المخدرة سيقل حتما احترامها وتقديرها السياسي من قبل الدول الأخرى فضلاً عن أن الفرد المتعاطي يقوم بنشر أخبار وأسرار تخص العراق؛ لأنه غير مدرك لقيام بهذه الأفعال، إذ إن ضعف النظام السياسي في العراق بعد تغير نظام الحكم في 9/4/2004، ظهرت العديد من العصابات وجماعات والكثير من الكيانات الحزبية التي أصبحت بعضها تتاجر في ترويج ونقل وتجارة المواد الممنوعة (المخدرات بأنواعها).

عمل الاستعمار على نشر المخدرات بين أفراد المجتمع بهدف اضعافها أما ما يخص شبكات التجسس فإنها أداة ضغط على المتعاطيين لكي يعملوا لحسابها لأن الأخيرة تدرك أن غالبية المتعاطيين يفقدون ولاءهم لبلدهم فيكون من

السهل تسيسهم لتخدم أغراضها الاجرامية, أما من الناحية العسكرية فإن الجندي المتعاطي يقل من عزيمته على المشاركة في القتال بل يضعف إداءه لواجبة على النحو المطلوب منه.(عطية،2024 ،84).

نلاحظ مما تقدم أن المتعاطين لا يؤمنون بدين او عقيدة او انتماء لدولتهم, وإنما هدفه الوحيد هو الحصول على المواد المخدرة (عبدالله، 2023، 277)، فتتحول أنشطتهم الى أنشطة مرتبطة بالجماعات المسلحة والمتطرفه الإرهابية التي تجني الملايين الدولارات من هذه التجارة القاتلة المدمرة عبر إغراق السوق واستغلالها للحفاظ على نفوذها وسطوتها.

مما لا شك أن تعاطي المخدرات تؤدي الى نسبة ازدياد الجرائم إذ إن المدمن لا يستطيع انفاق مبالغ مالية هائلة للإنفاق على نفسه مما يجعله يرتكب العديد من الجرائم منها: (القتل، السرقة، العنف، الانتحار وغيرها).

ويتبين مما سبق أن الانعكاسات السياسية والأمنية لجرائم تعاطي المخدرات في العراق بعد العام 2005، تتجسد في الدور الأمني في العراق، المتعلق بملاحقة الجرائم والقضاء عليها، في الأجهزة الرسمية التابعة للدولة، والتي تشمل المديرية العامة لمكافحة الجريمة المنظمة، المديرية العامة لشؤون المخدرات والمؤثرات العقلية، ومديرية مكافحة الإجرام، وجميعها تتبع وزارة الداخلية المركزية.

أما في إقليم كردستان، فتتولى جهاز آسايش كوردستان ومديرية مكافحة المخدرات هذه المهام، وهما يخضعان لحكومة الإقليم. في حين أن جهاز مكافحة الإرهاب يرتبط بشكل مباشر بالقائد العام للقوات المسلحة، وتعمل هذه الأجهزة وفقًا للقانون على ملاحقة المجرمين والقبض عليهم بناءً على طبيعة جرائمهم، وذلك بهدف تحقيق الأمن والاستقرار في البلاد (الجابري، 2023، 1967)، إذ أثرت على الجانب السياسي بشكل سلبي وعلى أداء الحكومة وعلى أداء المجتمع والفرد، فانتشار المواد المخدرة يعاني انتشار المواد المخدرة الى تفاقم المشكلات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية اذ اصبح الإرهاب والمخدرات أداة تفتك المجتمع العراقي, فقد تسلل الى داخل البيوت والمدارس والجامعات، اذ تعمدت القوى الخارجية الى تمرير تجارتهم عبر بلدنا العراق اذ بات العراق ممرا ومستودع وأخيرا مستهلك لتلك المواد التي فتكت الفئات العمرية من الصغر الى الفئات الشابة ومن كلا الجنسين مما جعل تلك الفئات الهدف الأسهل للجماعات المتطرفة الإرهابية التي أثرت بشكل كبير على استقرار أمن ونظام الدولة السياسي في العراق.(محمود، 2024، 421)

أولاً: ومن أهم تلك الانعكاسات السياسية لجرائم المخدرات في العراق منها:

1- ضعف وعدم كفاءة السلطة السياسية في العراق

إن ضعف وانهيار السلطة السياسية في العراق بعد العام 2003 أدى إلى فقدان فاعلية آليات الضبط الرسمي بعد أن تعطلت عن أداء وظائفها في بسط الأمن والنظام والاستقرار في ربوع المجتمعً بعد دخول قوات الاحتلال الأمريكي إلى العراق، وخصوصا ساهمت هذه القوات المحتلة بشكل كبير في كسر آليات الضبط

الرسمي أو التشجيع على ذلك، من خلال قيامها بإلغاء وزارة الداخلية العراقية ووزارة الدفاع وجهاز الأمن والمخابرات والمؤسسات القانونية وظهور المئات من الأحزاب السياسية المتخاصمة والمتناقضة في أفكارها وقيمها وتوجهاتها في العراق(عبدالعزيز، 2007، 108)

2- تجارة المخدرات وظاهرة الإرهاب العالمي:

لقد تبين أن هناك علاقة وطيدة بين "تجارة المخدرات وظاهرة الارهاب العالمي"، فالجماعات الإرهابية تلجأ إلى سلك طرق غير مشروعة من حيث التمويل، أن تعاطي المخدرات يؤدي إلى ازدياد كثير من الانحرافات في السلوك ولا سيما من ارتكاب العديد من الجرائم كالقتل وهتك الاعراض بفعل تأثير المخدرات.

إذ تبين أن عصابات المخدرات تمتلك جيوشًا مدربة ومسلحة بأحدث الأسلحة، ليس فقط لحماية أنفسها وتأمين تجارتها، بل أيضًا لتمويل العمليات الإرهابية، وهناك ارتباط وثيق بين تجارة المخدرات والإرهاب، حيث تلجأ هذه الجماعات إلى الاتجار بالمخدرات كمصدر رئيسي للتمويل، ما يمكنها من شراء الأسلحة، وتجنيد المدمنين لاستخدامهم كجواسيس وعملاء، ودعم الحملات الإرهابية، ويشكل هذا الأمر تهديدًا خطيرًا لأمن واستقرار الدولة العراقية، مما يؤدي إلى تفاقم حالة عدم الاستقرار وزعزعة تماسك المجتمع. (إبراهيم، 2024، 75_76)

3- غسيل الأموال والمخدرات

تبدأ "جريمة غسيل الاموال" بعد جرائم المخدرات فهي مرحلة التابعة لها، وتعرف بأنها العملية التي يتم بمقتضاها، إخفاء مصادر الأموال المتولدة عن العمليات ذات النشاط الإجرامي، والأنشطة غير المشروعة مثل تجارة المخدرات، والعمل على إدخالها مرة أخرى داخل الاقتصاد المشروع، من خلال سلسلة من عمليات التحويلات المالية والنقدية، بحيث يصبح من الصعب التعرف على المصادر الأصلية لهذا المشروع ومن ثمة انفاقها واستثمارها في اغراض مشروعة ما يضعف مفاصل الدولة لكونها مصدر لتمويل العصابات الإجرامية وحركات التمرد(بركات، 2006، 217_218)

4- المخدرات ودعم الفساد السياسي

:"يعتبر الفساد السياسي أحد الاسباب الرئيسة في تفاقم حدة عدم الاستقرار السياسي كونه يؤدي إلى تعطيل التنمية الوطنية وحرمان فئات اجتماعية عدة من العمل، الا أنه في ذات الوقت يعد أحد مخرجات عدم الاستقرار السياسي الذي ترتد آثاره لتنعكس على المدخلات مرة أخرى ليعمل على تنشيط دورة الفساد، حيث تحصل عصابات المخدرات على دخول كبيرة جدا دو ن دفع الضرائب، وتدفع الرشوة للمسؤولين الحكوميين، فتعمل على تدعيم الفساد، مما يضعف سلطة الدولة(إبراهيم، 2024، 77).

ثانياً: الحلول السياسية للحد من تعاطي الإدمان في العراق: (إبراهيم، 2024، 80)

للحد من جريمة تعاطي وإدمان المخدرات في العراق، تعتمد على خليط من التدخلات والقوانين الوقائية ومنها:

1- تشديد مراقبة القوانين

أ- فرض عقوبة صارمة على تجار المخدرات.

ب- منع التهريب ومراقبة الحدود.

ت- تعزيز مكافحة الفساد داخل المؤسسات المعنية لمكافحة المخدرات.

2- التوعية والوقاية

أ- إدراج برامج توعية في المناهج الدراسية.

ب- تنظيم حملة إعلامية.

ت- توفير برامج ترفيهية للحد من عوامل الجذب لمخدرات.

3- العلاج والتأهيل

أ- بناء مراكز إعادة التأهيل للأفراد.

ب- توفير فرص عمل للمدمنين والمتعافين.

ت- دعم العلاجات السلوكية كجزء من برامج التعافي ودعم الصحة النفسية.

4- التعاون الإقليمي والدولي

أ- تبادل المعلومات بين الدول حول طرق التهريب.

ب- تقديم دعم الاتفاقيات الدولية والإقليمية.

ت- تنسيق الجهود على المستويين الدولي والإقليمي بين الأجهزة الأمنية.

5- الإصلاحات السياسية والاجتماعية (عبدالعزيز، 2007، 109)

أ- تقليل البطالة للحد من مخاطرها من خلال توفير فرص عمل.

ب- تقليل الفجوة الاقتصادية بين المجتمع.

ت- تحسين الظروف في المناطق الفقيرة.

تطبيق هذه الحلول بشكل كامل الذي يمكن من الحد من انتشار المخدرات التي تخفف من آثارها السلبية على المجتمعات.

خاتمة:

وفي الختام تعد جريمة المخدرات من أهم الظواهر الإجرامية التي تواجه مجتمعنا إذ إنها تهدد الأمن والاستقرار المجتمعي، ويمكن القول إن مكافحة المخدرات في العراق بعد العام 2005 تعد من التجارب الوطنية التي تمس حياة الفرد الإنسانية، مهمتها إعداد الأجيال الصاعدة وتربيتهم تربية وطنية موجهة، وذلك لقدرتها على غرس الأفكار والمعلومات والقيم الوطنية والإنسانية الى نفوسهم وعلى اختلاف خلفياتهم الاجتماعية والطبقية، وتوجيه سلوكهم خدمةً للمجتمع والوطن.

كذلك فإن التنشئة الاجتماعية – السياسية كلما كانت قوية وبنائه وتفعيل جميع برامجها زادت الفرصة من مكافحة جريمة المخدرات ووضع الحد من تجارتها، والعكس هو الصحيح

النتائج :

1- إن التشريع العراقي بعد العام 2005 اعطى أهمية كبيرة لمكافحة جريمة تعاطي المخدرات، إذ أكد تفعيل النصوص القانونية بما يتناسب حجم العقاب وعدم التهاون بحق مرتكبي تجار المخدرات في العراق.
2- إن جريمة تعاطي المخدرات في العراق تهدد الصالح العام فتسبب أزمة اقتصادية واجتماعية وسياسية بحته، مما ينعكس على رفاهية الفرد ومصالح المجتمع، إذ يقع على عاتق الدولة مكافحة جريمة تعاطي المخدرات في العراق.
3- يبن ان الدافع الأساسي لظاهرة تعاطي المخدرات في العراق تختلف حسب تصرفات وطبيعة الفرد إذ إنها يتداخل العديد من الظروف النفسية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية.
4- إن التنشئة الاجتماعية _السياسية هي عملية مستمرة وطويلة ، تبدأ منذ ولادة الإنسان وتبقى معه طيلة حياته ، يتم عن طريقها تنشئة الأفراد وتعليمهم مهارات ووجهات نظر حول بيئتهم الاجتماعية والسياسية، وتربيتهم وفق قيم علمية ووطنية مقصودة ومدروسة .

5- إن الحجر الأساسي في تربية الفرد وتلقينه هي اللبنة الأولى هو الاسرة التي تعتمد على ثقافات مجتمعية لما يحتويه من ثقافات والقيم ومعتقدات التي تعد من الأطر العامة إذ تحدد تصرفات وسلوكيات الأفراد الآخرين المقبولين اجتماعياً.

6- بعد الاسرة تأتي المؤسسة التعلمية (المدرسة) التي تغرس المبادئ الفكرية وبناء الهوية الوطنية التي تبني أجيال صاعده متقدمة تنسجم من الظروف المجتمعية والسياسية.

7- إن لجماعة الرفاق (الاقران) دوراً مؤثراً في التأثير في الأفكار والمفاهيم السياسية والاجتماعية إذ لا يمكن إغفاله فيكون واضحاً اثناء النقاشات والمحاورات في شؤون المجتمع, ويمكن لهؤلاء الأفراد العمل على تغيير جزء من مفاهيمهم وقيميهم التي اكتسبوها من أسرهم وذلك تبعاً لما تتطلب منهم جماعة الأقران.

8- إن المؤسسة الدينية أكدت أنها ليست بعيدة ذات البعد عن الواقع السياسي والاجتماعي إذ إنها في وقت الأزمات والظروف تؤكد أن الخيار الأقوى هو الوطني لأنها مفتاح الأمان لمجتمعات بكافة أطيافه إذ تمكنت هذه المؤسسة من إقامة تغيرات جذرية حقيقية للأحداث لما تقدمة طرح الأفكار والحلول لكثير من مشاكل القضايا العامة.

التوصيات:

1- "اتخاذ تدابير للحد من تزايد أعمال العنف والتطرف وانتشار المخدرات في العراق، عبر تبنّي خطط أمنية متكاملة، ووضع حلول عملية لمواجهة التهديدات المسلحة التي تُعرّض أمن الدولة للخطر."

2- "تعميق الشعور بالانتماء الوطني وتعزيز الهوية الجامعة، بما يكفل تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة بين جميع مكونات المجتمع العراقي، ويحدّ من أي تمييز قد يؤدي إلى تفكك النسيج المجتمعي.

3- إرساء منظومة متكاملة للرقابة والشفافية بهدف الحد من الفساد الإداري والمالي، من خلال تعزيز أدوات المتابعة والإشراف على المؤسسات الحكومية، وتطبيق إجراءات مشددة لضبط المنافذ الحدودية، واتخاذ تدابير قانونية صارمة لمحاسبة المتورطين، مما يسهم في تعزيز النزاهة داخل أجهزة الدولة."

4- إلزام الأحزاب السياسية بإعادة تقييم رؤاها الفكرية، وإعادة صياغة نهجها الداخلي وفق مرتكزات وطنية تعزز مبادئ التسامح والتعايش المشترك، مع تنظيم تفاعلاتها الداخلية والخارجية بما يحقق المصلحة الوطنية العليا.

5- تنفيذ مبادرات تنموية تستهدف إعادة بناء الوعي المجتمعي، من خلال ترسيخ مبادئ الانضباط الذاتي، وتعزيز الإحساس بالمسؤولية المجتمعية، وتكريس مفهوم المواطنة الإيجابية القائمة على احترام الحريات الفردية والحقوق الأساسية لكافة أفراد المجتمع.

6- "استحداث هيئة وطنية مستقلة تُعنى بتعزيز اللحمة الوطنية، وتضم مختلف الأطياف الفكرية والسياسية، بهدف الحد من الانقسامات الطائفية والعرقية، وتقوية النسيج الاجتماعي، بما يسهم في ترسيخ استقرار الدولة وتحقيق التوازن بين مكوناتها.

الكتب والمراجع:

1- بريك بن عائض القرني، المخدرات الخطر الاجتماعي الداهم ، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، 2010.

2- احمد عبد العزيز الهسنياني، علي احمد خضر المعماري، دراسات في علم الاجرام، دار مناهل للنشر والتوزيع،2012.

3- خالد المختار الفار، سيكولوجي العلاقة بين مفهوم الذات والأمن النفسي لدى متعاطي المخدرات، ط1، القاهرة، مكتبة الجزيرة الورد، 2016.

4- هاني عبدالقادر عماره ، السموم والمخدرات بين العلم والخيال، ط1، عمان، دار زهران للنشر والتوزيع، 2009.

5- أنور سالم الطراونه، تعاطي المذيبات الطيارة بين الاحداث في الوطن العربي ، عمان، دار الخليج للنشر والتوزيع، 2015.

6- مدحت أبو النصر ، الإعاقة الاجتماعية المفهوم والانواع وبرامج الرعاية، مجموعه النيل العربية طباعة نشر وتوزيع، 2004.

7- عادل الغزالي واخرون، اتجاهات الطلاب إزاء تعاطي المخدرات (دراسات نفسية – ج2)، دار منهل للطباعة والتوزيع، 2012.

8- معاذ عليوي ، الآثار الاجتماعية والاقتصادية لتعاطي المخدرات، دار حروف للنشر الالكتروني،2021.

9- عبدالاله بن عبدالله المشرف، رياض بن علي الجوادي، المخدرات والمؤثرات العقلية أسباب التعاطي وأساليب المواجهة ، ط1، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2011.

المجلات:

1- عبدالله عزت بركات، ظاهرة غسيل الأموال واثارها الاقتصادية والاجتماعية على المستوى العالمي، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد3، العدد4، 2006.

2- إبراهيم حربي إبراهيم، الانعكاسات السياسية للمخدرات الدولية في العراق بعد عام 2003، المجلة السياسية والدولية، العدد59، 2024.

3- احمد عبدالعزيز عبدالعزيز، مسببات تنامي جرائم الخطف واثارها على المجتمع العراقي دراسة وصفية تحليلية، مجلو اداب الرافدين ، مؤتمر كلية الاداب العلمي الرابع، العدد47/4، 2007.

4- معن حسين عبدالله، المنظور الجغرافي السياسي لتجارة المخدرات في العراق، مجلة نسق، المجلد 39، العدد2، 2023.

5- جميل حامد عطية، ظاهرة تعاطي المخدرات في العراق العوامل والتاثيرات، مجلة نسق، مجلد 42، العدد3، 2024.

6- احمد شكر محمود، البطالة والمخدرات وانعكاستها السياسية، المجلة العراقية للعلوم السياسية، العدد12، 2024.

7- هادي فيصل سعدون، المخدرات وانعكاستها على الفرد والمجتمع، مجلة نسق، عدد خاص ببحوث المؤتمر العلمي الدولي الثاني، المجلد33، العدد4، الجمعية العراقية للدراسات التربوية والنفسية، 2022.

8- ماهر حيدر نعيم الجابري، لطيف كامل كليوي، الابعاد الأمنية والبيئية لجرائم المخدرات في العراق، مجلة اوروك للعلوم الإنسانية، 2023، المجلد 16، العدد4، ج1.

9- عذراء كاطع حنون، المعالجة القانونية لظاهرة البطالة، مجلة واسط للعلوم الإنسانية، 2013، المجلد 22، العدد22.

الرسائل والاطاريح:

1- رائد ربيع فاضل عبد الرزاق، التنشئة الاجتماعية- السياسية ودورها في تعزيز الوحدة الوطنية: العراق نموذجاً، جامعه المستنصرية، كلية العلوم السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، 2015.

Books and References:

1. Al-Qarni, Buraik bin Aedh. Drugs: The Imminent Social Danger. Law and Economy Library, Riyadh, 2010.

2. Al-Hasniani, Ahmed Abdulaziz, and Al-Ma'amari, Ali Ahmed Khidr. Studies in Criminology. Manahil Publishing and Distribution, 2012.

3. Al-Far, Khaled Al-Mukhtar. The Psychology of the Relationship Between Self-Concept and Psychological Security Among Drug Users. 1st ed., Cairo: Al-Jazeera Al-Ward Library, 2016.

4. Amarah, Hani Abdulqadir. Poisons and Drugs Between Science and Fiction. 1st ed., Amman: Zahran Publishing and Distribution, 2009.

5. Al-Tarawneh, Anwar Salem. Volatile Solvent Abuse Among Juveniles in the Arab World. Amman: Dar Al-Khaleej Publishing and Distribution, 2015.

6. Abu Al-Nasr, Medhat. Social Disability: Concept, Types, and Care Programs. Nile Arabic Group for Printing, Publishing, and Distribution, 2004.

7. Al-Ghazali, Adel, et al. Students' Attitudes Towards Drug Abuse (Psychological Studies – Vol. 2). Manhal Printing and Distribution, 2012.

8. Alawi, Muadh. The Social and Economic Effects of Drug Abuse. Harouf Electronic Publishing, 2021.

9. Al-Musharraf, Abdulilah bin Abdullah, and Al-Juwadi, Riyadh bin Ali. Drugs and Psychoactive Substances: Causes of Abuse and Methods of Prevention. 1st ed., Riyadh: Naif Arab University for Security Sciences, 2011.

Journals:

1. Barakat, Abdullah Ezzat. The Phenomenon of Money Laundering and Its Economic and Social Impacts at the Global Level. North Africa Economics Journal, Vol. 3, Issue 4, 2006.

2. Ibrahim, Ibrahim Harbi. The Political Reflections of International Drugs in Iraq After 2003. Political and International Journal, Issue 59, 2024.

3. Abdulaziz, Ahmed Abdulaziz. Causes of the Growth of Kidnapping Crimes and Their Impact on Iraqi Society: A Descriptive and Analytical Study. Al-Rafidain Arts Journal, Fourth Scientific Conference of the Faculty of Arts, Issue 4/47, 2007.

4. Abdullah, Moan Hussein. The Geopolitical Perspective of Drug Trafficking in Iraq. Nisq Journal, Vol. 39, Issue 2, 2023.

5. Atiyah, Jamil Hamed. The Phenomenon of Drug Abuse in Iraq: Factors and Impacts. Nisq Journal, Vol. 42, Issue 3, 2024.

6. Mahmoud, Ahmed Shukr. Unemployment, Drugs, and Their Political Implications. Iraqi Journal of Political Science, Issue 12, 2024.

7. Saadoun, Hadi Faisal. Drugs and Their Impact on Individuals and Society. Nisq Journal, Special Issue for the Second International Scientific Conference, Vol. 33, Issue 4, Iraqi Association for Educational and Psychological Studies, 2022.

8. Al-Jaberi, Maher Haidar Naeem, and Kliwi, Latif Kamel. The Security and Environmental Dimensions of Drug Crimes in Iraq. Uruk Journal of Humanities, 2023, Vol. 16, Issue 4, Part 1.

9. Hanoun, Athraa Kati. The Legal Approach to the Phenomenon of Unemployment. Wasit Journal of Humanities, 2013, Vol. 22, Issue 22.

Theses and Dissertations:

1. Abdulrazzaq, Raed Rabie Fadel. Social-Political Upbringing and Its Role in Promoting National Unity: The Case of Iraq. Unpublished Master's Thesis, Al-Mustansiriyah University, College of Political Science, 2015.